# مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة

د. محمد بوكماش

أ. عمار بالة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عباس لغرور-خنشلة-

**ملخص البحث:**

تهدف الدراسة الى معرفة مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر ضمن المسار الديمقراطي المنتهج منذ اقرار دستور التعددية الحزبية سنة 1989 مع التركيز على الاصلاحات السياسية والدستورية المتزامنة مع التغيرات الهيكلية التي تشهدها العديد من الأنظمة العربية كمجال اقليمي قابل للتأثير، وذلك ضمن إشكالية تتمحور حول مدى مساهمة المتغيرات الاقليمية في إنعاش مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية**: المسار الديمقراطي، الاصلاحات السياسية، المتغيرات الإقليمية، الربيع العربي.

**The abstact :**

The arab region witness since 2011 a political and revolutionary mobility، led sometimes to a radical changes in structure of state and political regimes in many countries of it. The rapid spread implications of regimes falling in Tunisia and Egypt was contributed to puch the Algerian regime to adopt a set of political and constitutinal reforms within the democratic process advertised since 1989، as an attempt to avoid the inplications of the so-called « Arab spring » on Algeria، withing a regim speech calls for a soft change، spared from the culture of protest that have envolved in the Arab street.

**مقدمة:**

تشهد المنطقة العربية منذ عام 2011 حراكا سياسيا وثوريا أفضى في بعض تجلياته الى إحداث تغييرات جذرية في بنية الدولة والنظام السياسي في المنطقة، وساهمت عملية الانتشار السريع لتداعيات سقوط الأنظمة في كل من تونس ومصر – على وجه الخصوص- في عمل النظام السياسي الجزائري على تبني جملة من الاصلاحات السياسية والدستورية، تندرج ضمن المسار الديمقراطي المعلن عنه منذ دستور 1989 في محاولة لتجنب تداعيات ما يسمى بـ"الربيع العربي" على الداخل الجزائري، وضمن خطاب

سلطوي يهدف الى التغيير الناعم Soft changing بعيدا عن ثقافة الاحتجاج Protestation culture التي تبلورت في الشارع العربي كإحدى الوسائل "المتاحة" لإحداث التغيير.

فقد خبرت الجزائر جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية منذ أكثر من عقدين من الزمن، ضمن مسار ديمقراطي جسدته عملية "الانفتاح السياسي" المتضمنة في دستور 22 فيفري 1989، الذي أقر التعددية السياسية، كأهم مكسب تضمنه الدستور الى جانب العديد من المكاسب الأخرى ذات الصلة بقيم الفكر الديمقراطي، مثل حرية التعبير، الدفاع عن الحريات العامة... حيث وصفت مرحلة مابعد دستور 1989 بالنقلة الديمقراطية النوعية، في وقت كانت فيه أغلب الشعوب العربية تعاني من القهر والتسلط ومصادرة الحريات...

تهدف الدراسة الى معرفة مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر ضمن المسار الديمقراطي المنتهج منذ اقرار دستور التعددية الحزبية سنة 1989 مع التركيز على الاصلاحات السياسية والدستورية المتزامنة مع التغيرات الهيكلية التي تشهدها العديد من الأنظمة العربية كمجال اقليمي قابل للتأثير، وذلك ضمن اشكالية تتمحور حول مدى مساهمة المتغيرات الاقليمية ممثلة فيما يسمى بالربيع العربي في انعاش مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.

للإجابة على الاشكالية المطروحة نتناول الدراسة في إطار المحاور التالية:

- مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر ضمن المسار الديمقراطي المنتهج منذ 1989.
- ملامح المتغيرات الاقليمية والمشهد السوسيو- سياسي الجزائري.
- تداعيات المتغيرات الاقليمية على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.

## أولا: مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر ضمن المسار الديمقراطي المنتهج منذ: 1989

يبدو أن المضامين السياسية التي مهدت لها الاصلاحات الدستورية منذ اقرار أول دستور تعددي في الجزائر وهو دستور 22 فيفري 1989، لم تكن نابعة عن قناعة سياسية بقدر ما فرضتها جملة من التحولات الداخلية والخارجية أبرزها أحداث اكتوبر 1988، استنادا الى القطيعة والتضاد الكامل بين واقع وأهداف كل من الدولة والمجتمع [1]، وهو نزوع بقي راسخا في العقيدة السياسية للنخب الحاكمة في الجزائر بهدف ضمان استمرارية النظام، أو لنقل إعادة إنتاج النظام لنفسه منذ إقرار دستور التعددية 1989 الى غاية اليوم.

ويمكن رصد ثلاثة محطات من الاصلاحات السياسية التي ميزت مسار التجربة الديمقراطية في الجزائر، تتمثل في دساتير 1989،1996 و التعديل الدستوري لسنة 2008.

### 1. دستور فيفري 1989 وإقرار التعددية السياسية:

لقد أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية، مما أعطى للجزائر توجها سياسيا جديدا يختلف عن سابقه، يرتكز بالاساس على منع احتكار الحياة السياسية للحزب الواحد- حزب جبهة التحرير الوطني- وايديولوجيته الشعبوية، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة، وبذلك

اعتبر نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية على اعتبار انه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية السياسية؛ حيث تمت تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي .

وتتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في :[2]

- التخلي عن الخيار الاشتراكي .
- الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة.
- الاعتراف بحق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- احترام حقوق الانسان الأساسية وحرياته.
- التأكيد على ضمان الملكية الخاصة.

لقد كرس دستور 1989 التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في المادة الأربعين (40) منه، والتي تنص على أن "حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"[3]

ويتضح من خلال المادة أن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية، لكنه وضع قيدا عليه يتمثل في عدم استخدام هذا الحق كذريعة للمساس بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادتها؛ حيث يعتبر العديد من المحللين أن المشرع وُفق إلى حد كبير في استخدام مصطلح "معترف به"، للدلالة على أن التعددية الحزبية كانت قائمة في الواقع السياسية الجزائري من قبل، إلا أن نشاطها ظل سريا، وجاء الاعتراف القانوني بحق التحزب في هذا الدستور الجديد ليقنن ذلك الواقع كأثر مقرر وليس منشئ.[4]

وقد أكدت المواد الواردة في كل من الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس من الدستور ضمنيا هذا الحق، بالإشارة الى مظاهر التعددية ومنطلقاتها مثل: حرية التعبير والرأي والاختيار،[5] والتأكيد على التنظيم الديمقراطي للدولة، والمساواة والعدالة، وغيرها من الترتيبات والمبادئ التي تشكل المضمون الحقيقي للتعددية.[6]

واستكمالا للاصلاحات السياسية التي أقرها دستور 1989 وتدعيما للتعددية الحزبية، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989، والذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور الى التعددية الحزبية، وهو ما تم فعلا بانشاء حوالي 60 حزبا بعد صدور القانون.[7]، ويمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الاصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة "الديمقراطية في الجزائر" على الأقل من الناحية النظرية، إلا أن هذا المسار اصطدم بتعطيل الارادة السياسية للنظام لمواصلة الاصلاحات التي باشرها إلى نهايتها، فشهد بذلك قطيعة مع مرحلة الاستمرارية بعد إلغاء المسار الانتخابي مع مطلع التسعينات.

### 2. دستور نوفمبر 1996 ورؤية جديدة للانفتاح السياسي:

اجتهد واضعوا دستور 1996 لحصر وغلق العديد من المنافذ التي ظلت مفتوحة بعد الاصلاح الدستوري لسنة 1989 بما يمكن أن نطلق عليه "صمامات أمان لاستمرارية النظام القائم"؛ حيث جاء

بحواجز وخطوط دفاعية معقدة ومتقدمة تمكن السلطة من التحكم فيها بسهولة خوفا من امكانية اقتحام حزب معارض قوي الساحة السياسية مرة أخرى، وتكرار نفس السيناريو السابق، فمن ضمن التعديلات التي أقرها دستور 1996، حظر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وإنشاء غرفة ثانية للبرلمان أطلق عليها اسم **مجلس الامة** تتشكل بالجمع بين الانتخاب والتعيين؛ حيث ينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع المباشر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي.[8]

لقد تضمن دستور 1996 إصلاحات دستورية تهدف إلى توفير الأدوات القانونية لاستمرار الدولة والنظام السياسي، إلا أن بنيته القانونية اتسمت بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحيات عملها، وهو ما عطل العديد من المبادئ الديمقراطية التي أقرها دستور 89.

فإذا أخذنا - مثلا- باب آليات التداول على السلطة، فإن دستور 96 صعب من إمكانية الوصول اليها بعدما كان الأمر ممكنا عبر البرلمان السابق، لأن الدستور الجديد يخضع كل القوانين التي يصادق البرلمان لمراقبة مجلس الأمة. [9]

رغم تأكيده وإقراره لمبادئ التعددية التي جاءت في دستور 1989، إلا أن دستور 1996 كرس الآليات السلطوية لدستور الأحادية لسنة 1976، وعلى رأسها ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري "النظام الرئاسي الصلب"[10] وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي، ويهمش دور المؤسسات الدستورية الاخرى؛ حيث بقي رئيس الجمهورية محتفظا بمكانته المرموقة على رأس الجهاز التنفيذي، باعتباره مجسدا لوحدة الامة والمجسد للدولة داخل البلاد وخارجها، وهو حامي الدستور، وهذه المكانة المخصصة لرئيس الجمهورية تبين التأثر الواضح للمؤسس الدستوري الجزائري بالدستور الفرنسي لسنة 1958.[11]

### 3. التعديل الدستوري نوفمبر 2008 وفتح العهدات الرئاسية:

على عكس الدساتير السابقة، فإن هذا التعديل الدستوري لم يتم عرضه للاستفتاء، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه بهدف فتح المجال أمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح لفترة رئاسية ثالثة، بعدما كانت المادة 74 قبل التعديل تحدد عدد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط مدة كل واحدة 5 سنوات.

كما شمل هذا التعديل الدستوري 11 مادة من الدستور السابق، وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يعزز ويوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة.[12]

كما ان من أبرز مظاهر التعديل الدستوري لسنة 2008 هو استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول يتولى رئيس الجمهورية تعيينه وانهاء مهامه، وهو منصب كان موجودا في دستور 1976 على الرغم من ان التسمية ليس لها أي تأثير على تنظيم السلطة التنفيذية لأن العبرة بالصلاحيات.[13]

### ثانيا: ملامح المتغيرات الاقليمية والمشهد السوسيو- سياسي الجزائري

حفزت مجموعة من العوامل على ظهور الاصلاحات الراهنة في الجزائر، تتضمن التطورات الحاصلة في العالم العربي والمحيط الاقليمي على وجه الخصوص، والضغط الدولي غير المسبوق من أجل التغيير

فيما يسمى بـ "الترويج الدولي للديمقراطية"، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ فقد اعتادت أدبيات الانتقال الديمقراطي اعتبار عامل التأثير الخارجي عنصرا محوريا في الدفع بالنمو السياسي والبناء الديمقراطي، وحسب هذه الأدبيات يأخذ هذا العامل مظاهر وأشكالا عدة منها آلية "العدوى"، على اعتبار أن التجارب السياسية لبعض الدول تشكل نماذج لدول أخرى لاحقا، خاصة في دول الجوار.[14]

وعلى هذا الأساس يعتبر العديد من الباحثين أن عامل الجوار الديمقراطي يعتبر مؤثرا رئيسيا في تحفيز أو منع عملية الدمقرطة، ويشرحون –إلى حد كبير – سبب حدوث الموجة الديمقراطية الثالثة في شكل موجات إقليمية متتابعة، بدأت بثورة القرنفل في البرتغال عام 1974، وهي الثورة التي شكلت أنموذجا لدولتين من أوروبا الجنوبية: اسبانيا واليونان، ثم انتقلت الى أمريكا اللاتينية، فأوروبا الشرقية قبل أن تحط الرحال في إفريقيا جنوب الصحراء.[15]

بعيدا عن ارتدادات الموجة الديمقراطية الثالثة على المجال العربي ديمقراطيا، أخذت عملية التغيير في المحيط الاقليمي للجزائر أشكالا "ثورية" متمثلة في إفرازات الحراك السياسي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ سنة 2011، بدءا بتونس، مرورا بمصر واليمن ووصولا الى ليبيا وسوريا، حتى المغرب، وأدت في غالبيتها إلى تهديد واسقاط أنظمة سياسية سيطرت فيها "العائلة" –في الغالب- على الفعل السياسي والرسمي[16]، ولعل المثير حقيقة في أن التحركات الشعبية في غالبية دول ما يسمى بـ"الربيع العربي"، كان خلفها شباب بدون مرجعية حزبية أو سياسية، وأنها كانت استجابة للتحديات الداخلية المتمثلة في الاستبداد والفساد والفقر.[17]

وفي قراءة لنجاح حركات التغيير في العالم العربي من عدمه، ترى الدكتورة "**ابتسام الكتبي**" أنه لايمكن الجزم بنجاح أو إخفاق هذه الحركات إلا بعد سنوات عديدة تجعلها قابلة للتقييم، وإنما الحديث عن النجاح والإخفاق في الدول التي شهدت إسقاطا للأنظمة السياسية بشكل كامل مثل: مصروتونس وليبيا لا يكون إلا بصور نسبية، إذ لا يمكن اعتبار ما حدث بالنجاح الكامل أو الاخفاق الكلي ولكنه شيء بين الأمرين.[18]

فكما نجحت تلك الثورات –كما اصطلح على تسميتها- في فرض واقع جديد على المشهد السياسي ساعد على دفع عجلة الحريات، ومن ثم إجراء أول انتخابات على قدر من الديمقراطية، في الحالتين التونسية والمصرية، أخفقت الثورات نفسها في اقناع نسبة كبيرة من الأغلبية الصامتة بانجازاتها –كما في الحالة المصرية بشكل أوضح- وعليه أفرزت الثورة تطورين يتمثلان في انجاز واخفاق.

**<u>الانجاز</u>** جاء في مجمله نتيجة للزخم والضغط الثوري من جانب الملايين من المتظاهرين، في الأشهر الأولى لما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، كما يعود ذلك الانجاز بشكل كبير الى عمل القوى الثورية كافة في البداية جنبا إلى جنب منكرين المصالح الخاصة والأنانية الذاتية وهو ما أدى إلى استجابة القوى الانتقالية الحاكمة (القوات المسلحة في كل من مصر وتونس) لمطالب الشارع.[19]

أما **الاخفاق** فيعود في المقام الأول لافتقاد الثورات العربية في العموم لقائد واحد قادر على تجميع الصفوف، لأن انطلاق هذه الثورات **فجأة** جعلها خاوية من أهداف واضحة، وأطر فكرية متقدمة، وهو ما أدى في النهاية الى تفرق القوى الثورية وتبعثرها، كما أن هناك سببا آخر لذلك الاخفاق يعود لعدم رغبة القوى الانتقالية الحاكمة في التعامل مع الواقع الجديد الذي كان من المفترض أن تفرضه تلك الثورات، مصرين منذ اللحظة الاولى على احتواء الثوار وتشويه صورتهم في الشارع من خلال الترويج لشائعات عن حصولهم على تمويلات خارجية للعمل على نشر الفوضى وتقسيم البلاد. [20]

انطلاقا من متلازمة نجاح/إخفاق التي تطبع حركات التغيير السياسي والاجتماعي في المحيط الاقليمي للجزائر تزامنا مع اندلاع الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010، ثم الثورة المصرية 25 جانفي 2011، يبدو بأن بريق النجاح الذي عرفته هذه الثورات مع بداياتها وخضوعها لمبدأ "العدوى"، إذ شهدت انتشارا سريعا عم أغلب الأقطار العربية بنسب متفاوتة، دفع بالنظام السياسي الجزائري إلى محاولة تلافي تداعيات هذه الموجة الديمقراطية العاصفة عبر إقرار جملة من الاصلاحات السياسية التي تستهدف التغيير الناعم بعيدا عن إرهاصات المحيط الاقليمي وتداعيات انتفاضاته الشعبية على الداخل الجزائري.

فقد شهدت الجزائر مطلع عام 2011 موجة احتجاجات قام بها مواطنون في عدة مناطق شمال البلاد، احتجاجا على ارتفاع المواد الغذائية الأساسية- مثل السكر والزيت- ، ومرد مثل هذه الأزمات الظرفية الى الأزمة البنائية الكبرى التي يعانيها النظام الجزائري؛ حيث تعود جذورها إلى ثلاثة عوامل أساسية؛ **العامل الأول** يرجع الى ظروف نشأة الدولة القطرية في الجزائر بداية من عام 1962، **والعامل الثاني** يتمثل في طبيعة النخب التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الاستقلال، أما **العامل الثالث** فيرجع الى خصوصية المجتمع الجزائري وطبيعة التطورات العالمية. [21]

وقد أبانت هذه الاحتجاجات عن ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات، فضلا عن غلبة البعد التسلطي على الدولة القطرية في الجزائر وميلها الى السيطرة على المجتمع وانتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. [22]

ومقارنة باخفاقات الثورات العربية مع مرور الوقت للأسباب السالفة الذكر، فإن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر مطلع عام 2011 انتقلت من منطقة الى أخرى، إلا أنها افتقرت لعدم التأطير الى جانب غياب التواصل المنظم بين مختلف الشرائح المحتجة (شباب الاحياء الفقيرة، اساتذة التعليم المتوسط والثانوي، طلاب الجامعات، سلك القطاع الصحي...)

كما أن الاوضاع الاجتماعية والسياسية في الجزائر قد تدفع إلى إمكانية حدوث انتفاضات شعبية بصورة مفاجئة ولأسباب كثيرة قد تبدو واهية للمراقب غير المدقق، مثل المطالبة بالسكن وغيرها، إلا أن هذه الحركات لا تملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو في كثير من الأحيان أحادية المطلب(البطالة، السكن، الأجور..) وهو ما يسقط عنها البعد السياسي، خاصة وأن النظام الجزائري اكتسب فن التحكم في الوسائل التي تضمن له الاستمرارية. [23]

وعليه فإنه في الوقت الذي يتوق فيه الجزائريون الى التغيير الديمقراطي السلمي، توقفت التحولات السياسية التي شهدتها دول عربية مجاورة على أعتاب الجزائر فيما يشبه "الاستثناء" خاصة في ظل التشابه الذي يطبع الحالة الجزائرية مقارنة بدول الجوار الجغرافي على الأقل اجتماعيا، والتي شهدت هزات عنيفة.[24]

ويمكن إجمال الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جملة من المؤشرات يختصرها الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، وكذا تقلص هامش الحريات في الساحتين الاعلامية والسياسية والتخبط في الأداء الاقتصادي، في وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد مع استشراء الفساد المالي والاداري الذي وصل للمؤسسات الرمزية كشركة المحروقات الحكومية (**سوناطراك**). [25]

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات ولدت إحباطا شعبيا حقيقيا، إلا أن احتمالات استغلال الفرصة السياسية من أجل إحداث التغيير داخل النظام السياسي الجزائري تبدو غير مؤكدة، وقد تؤشر عدة عوامل لصالح الاستمرارية السياسية، لعل أبرزها رسوخ ذكريات ما يعرف داخل الفعل الاجتماعي/ الإعلامي الجزائري بـ"العشرية السوداء" في الذهن المجتمعي الجزائري، والتخوف من عودة حالة اللأمن التي كانت تطبع هذه الفترة، وتم على إثرها رفض أي تعبئة ضد الحكومة وتفسير مختلف الاحتجاجات التي يشهدها الشارع الجزائري –خاصة بعد الثورتين التونسية والمصرية – من منطلق مجتمعي/ معيشي يرجعه بعض المحللين الى "توعكات اجتماعية عميقة" سببها معاناة فئة كبيرة من الجزائريين ظروفا صعبة، ضاعف من تأثيرها البيروقراطية الزائدة والفساد والبطالة وغلاء المعيشة [26]

### ثالثا: تداعيات المتغيرات الاقليمية على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر

في سياق الأحداث التي شهدتها الجزائر من احتجاجات شعبية متزامنة مع النجاحات الأولى لحركات التغيير بالعنف في العالم العربي، برزت بوادر استمرار المقاربة نفسها في تعامل النظام الجزائري مع هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثيرة والمحفزة مباشرة لهذه الأحداث، وهذه المقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من "السلم الاجتماعي" بفصل القدرة المالية الجيدة التي تتمتع بها البلاد مقارنة بنظيراتها في المحيط الاقليمي والعربي، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل عليها هذه الحركات.

إن المتغير الاقليمي دفع صانع القرار الجزائري لتعديل استراتيجيته التقليدية ليتخذ خطوات تدريجية نحو عملية إصلاحية قادها النظام السياسي بنفسه، فألغيت حالة الطوارئ state of emergency لعام 1992 في فيفري 2011، كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، وفي خطاب متلفز في 15 أفريل 2011 وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة باجراء تعديلات على الدستور لم يحدد نوعها، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي، واجراء الانتخابات، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وقال بأن هذه الاصلاحات سوف تعزز الديمقراطية التمثيلية في الجزائر.[27]

هناك العديد من الاتجاهات لتفسير مبادرة النظم "المغلقة" إلى الاصلاح السياسي، **الاتجاه الأول** يرجعها الى عاملين اثنين، أولهما: الانقسامات الحاصلة داخل النظام السياسي وفشله في مواجهة المشكلات، وثانيها: التغيرات في تطور وتنظيم المجتمع المدني.[28]

فالانقسام الحاصل على مستوى النخب الحاكمة يؤدي إلى حدوث تفاعلات قد تدفع الى إدراك هذه النخب لأهمية الإصلاح السياسي بالنسبة لبقائها واستمرارها في الحكم، فضلا عن تفاعلات بين هذه النخب والمعارضة، ويعتمد التحول الديمقراطي في هذا النوع من الأنظمة على فرص يخلقها أو يتيحها عدد قليل من القادة السياسيين "المستنيرين"، سواء من الحكم أو المعارضة، حيث يتوصل هؤلاء الى اتفاق حول طبيعة الاصلاح وكيف يكون ناجعا.

أما **الاتجاه الثاني** فيُرجع مبادرة مثل هذا النوع من النظم الى الاصلاح السياسي الى التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية داخل هذه النظم، التي تكون قد اضطرت الى ذلك بعد أن شعرت فعلا بتنامي قوة المعارضة السياسية والمجتمعية المطالبة بالتغيير، وبالتالي تكون هذه النخب قد وصلت إلى قناعة مفادها أنها إما أن تبادر إلى الإصلاح أو أن تضطر الى ذلك بفعل ضغط داخلي أو إملاءات خارجية مع ما يتضمنه الخيار الثاني من تهديد لاستقرار النظام السياسي وتماسكه.[29]

ووفقا لهذا الاتجاه، يكون النظام الجزائري قد بادر الى الاصلاح السياسي بعد إدراكه بأن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي، ويمكن أن يؤدي ذلك الى نمو "الشللية والزمر" داخل النظام مع ما قد يحمله ذلك من إمكانية حدوث انقلاب، الى جانب اغتراب الجماهير واحتمال حدوث اضطراب واسع، وعلى النقيض من ذلك يمكن للإصلاح أن يخلق جوا من الثقة لدى دوائر الحكم وشبكة مصالحها الواسعة داخل النظام مع ضمانة أن مصالحها محفوظة في حالة التحول من نظام مغلق الى نظام مفتوح.[30]

على الرغم من تأكيد النظام السياسي الجزائري على إقرار إصلاحات سياسية نابعة من قناعته بضرورة فتح المجال السياسي – وفقا للمقاربات السابقة- في ظل حالة اللااستقرار التي يشهدها المحيط الاقليمي للجزائر، إلا أنه من الصعب اعتبار مشاريع قوانين الاصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري في ربيع عام 2011 تغييرا حقيقيا؛ حيث أنها لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء، في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة الى تغيير شامل يؤدي الى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون في الجزائر، وذلك انطلاقا من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات غيرت وجه المنطقة.[31]

هذا، وقد شكلت الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2011 في الجزائر، اختبارا لمدى استجابة النظام لتداعيات المتغيرات الاقليمية واعتبرت من قبل العديد من المراقبين مرحلة أولى لتطبيق أجندة الاصلاح السياسي المزمع إقراره والتي تنص على صياغة دستور جديد للبلاد من طرف البرلمان المنتخب، إلا أن ضعف المشاركة الانتخابية شكل تحديا لم تجد الحكومة الجزائرية حلا له بعد[32]،مع ما قد يعني ذلك من فراغ في مساحة واسعة تخص التمثيل السياسي، واضعافا لشرعية النظام الذي ربط

ضعف نسبة المشاركة بتحديات وطنية تصل في مستواها الى تهديد الأمن الوطني من خلال التدخل الاجنبي.[33]

إلا أنه يمكن ايعاز هذا "الاغتراب السياسي"[34] الذي شهدته أول انتخابات تشريعية في الجزائر بعد اندلاع ما يسمى بـ" الثورات العربية"، إلى جملة من العوامل والمؤشرات التي كانت تطبع أغلب الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر وبدرجات متفاوتة يمكن إجمالها في:

- ضعف نسيج المجتمع المدني وتمييع المشاركة الحزبية بمشاركة حوالي من 44 حزبا في الانتخابات.
- محدودية البرامج الانتخابية الحزبية وعدم قدرتها على إقناع الجمهور والرأي العام.
- احتكار الساحة السياسية من طرف الأحزاب الكبرى رغم اعتماد عدد كبير من الاحزاب الجديدة.
- ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات.[35]

وفي محاولة لتلافي هذه المعيقات المحتملة، جندت الحكومة الجزائرية موارد بشرية ومادية ضخمة، كما عملت على تقديم ضمانات قانونية وسياسية لشفافية وصدقية الانتخابات، ولإعادة الثقة في مؤسسة الانتخاب التي شوهت بسبب تقليد التزوير الذي ارتبط بها –خاصة منذ تبني التعددية- بسبب سلوكات النخب الحاكمة في النظام.

بغض النظر عما أفرزته الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر من تثبيت ركائز الخارطة السياسية السابقة بفوز حزبي السلطة - جبهة التحرير الوطني (208 مقاعد)، والتجمع الوطني الديمقراطي (68 مقعدا) وسيطرتهما على 60 بالمئة من مقاعد البرلمان، فإن الارهاصات الاولى لعمليات التغيير السياسي في دول الجوار المحيط الاقليمي للجزائر، ساهم في تسريع وتيرة الاصلاحات السياسية في الجزائر عن طريق الخطابات السلطوية –أبرزها خطاب الرئيس بوتفليقة في 15 أفريل 2011- ، ولعل أبرز مؤشرات هذا التسريع هي الإعلان عن تعديل دستوري جديد يعكس آمال وطموحات كل أطياف المجتمع بعد انتخابات ماي 2012، ولكن مر على هذا الاعلان مدة طويلة دون أن يعلن الرئيس عن تاريخ إجراء هذا التعديل أو الافصاح عن خطوطه العريضة، وخاصة وانه أبدى تذمره من دستور 1996 مع عزمه على تبديله، مع العلم وأن كل الدساتير الجزائرية –إعلاميا- حملت أسماء واضعيها مثل دستور 1989 الذي اقترن اسمه بالرئيس الشاذلي بن جديد، دستور 1996 الذي حمل اسم الرئيس اليامين زروال، وقبلهما دستور 1976 الذي ارتبط باسم الرئيس الراحل هواري بومدين.[36]

وعليه يبدو بأن هناك رغبة واضحة من مؤسسة الرئاسة في إقرار دستور جديد يقترن باسم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة؛ بحيث يتيح هوامش للحريات ويقلص من سلطات الجهاز التنفيذي، ويمنح صلاحيات أكبر لمؤسسات الرقابة الرسمية والشعبية، حتى لا يسجل التاريخ بأن الرئيس استغل الدستور للبقاء في الحكم[37]، في إشارة إلى التعديل الدستوري الأخير الذي أُجري في نوفمبر 2008 وفتح عدد العهدات الرئاسية.

إن الاشكال الذي تطرحه مسألة التعديل الدستوري المرتقب ترتبط بمماطلة النظام في إجراء هذا التعديل عن طريق الاستفتاء في الوقت الذي كان يمكن أن يجري فيه مشاورات مع الشركاء السياسيين حول محتوى هذه التعديلات المفترضة، وبغض النظر عن المحتوى الذي يتراوح – حسب المصادر الاعلامية- بين تحديد العهدات الرئاسية من جديد أو تركها مفتوحة، الاتجاه نحو تحديد معالم النظام السياسي بدقة بما يعكس رغبة النظام في تبني النظام شبه الرئاسي[38]...فإن المدة التي أخذها إقرار هذا التعديل تفسر بأنها مماطلة من النظام السياسي الجزائري لربح الوقت حتى يتبين مصير سحابة التغيير التي جرها ما يسمى بالربيع العربي.

**خاتمة:**

شهد مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر العديد من المنعرجات التي تراوحت بين التقدم والتراجع في سبيل إرساء دعائم نظام ديمقراطي مميز على الأقل في المحيط الإقليمي، فمن إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 1989 وخوض أول تجربة انتخابية بكل شفافية مع ما تبعها من تداعيات أمنية عرفت بـ"العشرية السوداء"، إلى دستور 1996 الذي حاول صياغة الخارطة السياسية لما بعد إلغاء المسار الانتخابي لسنة 1991 وما تبعه من ارتدادات أمنية وسياسية واقتصادية، وصولا إلى التعديل الدستوري الذي أجري في خريف 2008 والذي فتح العهدات الرئاسية دون تحديد بعد أن حددتها المادة 74 من دستور 96، للسماح للرئيس الحالي بالترشح للانتخابات الرئاسية بعد استنفاد عهدتيه السابقتين، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة الى الوراء فيما يتعلق بتعزيز إمكانيات وقدرات الممارسة السياسية وفتح النظام السياسي في الجزائر.

وفي سبيل تجنب تداعيات المتغيرات الاقليمية ممثلة فيما يسمى بالربيع العربي، وجد النظام السياسي الجزائري نفسه أمام حتمية التغيير الناعم خوفا من التغيير القسري وفقا لمبدأ "العدوى" الذي انتشر في المنطقة إثر تهاوي الأنظمة التسلطية في كل من مصر وتونس، وهي حتمية فرضت لجوء الرئيس إلى الاعلان عن إصلاحات سياسية - وصفت في الدوائر الرسمية بالكبرى - تتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري بعيدا عن إرهاصات التغيير الإقليمي في خطوة تحسب للنظام إذا توافرت الإرادة لإقرار قواعد اللعبة الديمقراطية الحقة، خاصة بعد أن خفت جاذبية ما يسمى بالربيع العربي على المستويين "الواقعي" وحتى المصطلحي أين أصبح استخدام مصطلحات من قبيل حراك ثوري، ربيع عربي، ثورة، يشوبه نوع من الضبابية ويدفع إلى التحفظ بعد تراجع العديد من المحللين عن توصيف ما يجري في المنطقة العربية بـ"الربيع " وعلى رأسهم "**توماس فريدمان**" الذي أبدى حماسا كبيرا في بداية الحراك العربي، إلا أنه تراجع في مقالاته الاخيرة معتبرا ما يحدث في العالم العربي لا علاقة له بالربيع، وحتى عبارة "الصحوة العربية" الذي اعتبرها مفهوما صالحا ومبشرا لم يعد هو الآخر صالحا لهذه المرحلة [39]، وإلى ذلك الحين فإن الميزة الأساسية لهذه الاصلاحات المزمع مباشرتها أنها من صنع"الرئيس" والنخب المحيطة به فيما يشبه المنحة، بدلا من أن تكون محصلة لنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعين من دون إقصاء

وتمت صياغتها على أسس أمنية بحتة ولم ترافقها اجراءات اعادة الثقة بين المواطن والسلطة، مما يجعلها مرهونة بإرادة النظام، على أمل ألا تكون مجرد تكتيك ظرفي لتلافي إرهاصات ما يسمى بالربيع العربي.

**الهوامش:**

1. صالح زياني وآخرون، التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو- اقتصادي، الجزائر، باتنة، دار قانة، 2008، ص103.
2. مصطفى بلعور، "الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990"، www.bouhnia.com/news.php?action=view&id=43
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 40.
4. صدوق عمر، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 74.
5. أنظر: المادة 10 من الفصل الثاني والمادة 28 من الفصل الرابع من دستور 1989.
6. صالح زياني وآخرون، مرجع سابق، ص104.
7. مصطفى بلعور، مرجع سابق.
8. صالح زياني وآخرون، مرجع سابق، ص106.
9. نفس المرجع، ص106.
10. نفس المرجع، ص107.
11. "النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996"، www.ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1996.html
12. "تعديل الدستور يحظى باهتمام كبير على الساحة السياسية في الجزائر خلال العام 2008" www.xinhuanet.com/arabic/2008-12/10/content777033.htm
13. "النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996"، مرجع سابق.
14. كمال مجاهدي، "الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته"، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، العدد 390، أوت2011، ص9.
15. نفس المرجع، ص6.
16. طارق عشور، الاصلاح السياسي في العالم العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 37، جانفي 2013، ص35.
17. أمل مهدي، "موقف الغرب من الثورات العربية وتداعياتها المستقبلية" www.lahona.com/show_files.aspx?=472665
18. ابتسام الكتبي واخرون، الى أين يذهب العرب؟، لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص19.
19. نفس المرجع، ص20.
20. نفس المرجع، ص20 .
21. فتحي بولعراس، "الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 35، صيف 2012، ص 10.
22. نفس المرجع، ص14.

23. عروس زبير، الانتفاضات العصية: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الواسعة"، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، العدد 184، أفريل 2011، ص89.
« Algerian cosmetic change or actual reform ? »،Andrea Dessi ،
www.ifri.org/.../ifriactuellesdessialgerie.pdf
24. طارق عشور، مرجع سابق، ص 36.
25. نفس المرجع، ص 37.
26. نفس المرجع، ص 38.
27. فتحي بولعراس، مرجع سابق، ص 15.
28. نفس المرجع، ص 16.
29. نفس المرجع، ص 17.
30. Op.Cit،Andrea Dessi
31. Edit.
32. طارق عشور، مرجع سابق، ص43.
33. الاغتراب السياسي مفهوم من مفاهيم علم النفس السياسي، وهو يعني حسب "**لونغ**" حالة من الشعور بالخيبة وعدم الرضا والشعور بالانفصال عن السياسيين وعن السياسات الحكومية والنظام السياسي، ويحدد **لونغ** التفسيرات المختلفة لحدوث الاغتراب السياسي في جملة من المؤشرات أهمها: - عدم قدرة الناس وعدم رغبتهم في المشاركة السياسية عبر كل مستوياتها سواء بالانخراط في الأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني أو المشاركة في الانتخابات. – شعور الفرد بأنه لا يحظى بالامتيازات نفسها التي عند أصحاب المراكز في المجتمع وهي حالة "غير المتميزين اجتماعيا"
34. عبد القادر عبد العالي، الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التسريعية في الجزائر، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص ص 6- 9.
35. حميد عيسى،" الدستور أداة للبقاء في الحكم في نظر بوتفليقة"، **جريدة الخبر اليومي**، السبت 2 فيفري 2013، العدد 6973، ص 2.
36. نفس المرجع، ص2.
37. نفس المرجع ، ص 2.
38. أسماء بن قادة، "الحراك العربي ومراوغت توماس فريدمان"، **جريدة الخبر اليومي**، الأحد 26 ماي 2013، 7085، ص 29.